أعاد جزءاً من خسائره التي مني بها في شهر يونيو على وقع حركة التصحيح

«بيان» السوق الكويتي حقق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة خلال يوليو

■ **عمليات الشراء استهدفت العديد من الأسهم وعلى رأسها الأسهم القيادية**

قال تقرير شركة بيان للاستثمار شهد سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يوليو أداءً إيجابياً مكنه من تحقيق مكاسب جيدة لمؤشراته الثلاثة، معوضاً بذلك جزءاً من خسائره التي مني بها في شهر يونيو على وقع حركة التصحيح التي شهدها حينها، والتي أدت إلى تراجع أسهم كثيرة بشكل واضح. وقد تلقى السوق دعماً من عمليات الشراء التي استهدفت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وعلى رأسها الأسهم القيادية، بالإضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي استهدفت الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات، ولاسيما الأسهم الصغيرة في قطاعي العقار والخدمات المالية، مما انعكس بشكل إيجابي على أداء المؤشرات الثلاثة، وخاصة المؤشر السعري الذي استطاع أن ينهي تعاملات الشهر متخطياً مستوى 8.000 نقطة صعوداً. هذا وقد تمكن السوق من تحقيق مكاسبه في الشهر الماضي على الرغم من عمليات جني الأرباح التي كانت حاضرة في الكثير من الأحيان، وذلك وسط تراجع مؤشرات التداول بشكل لافت مقارنة مع تداولات شهر يونيو.

وأضاف التقرير كما شهد شهر يوليو عدداً من الأحداث السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى إصدار بعض التقارير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية المحلية، فعلى الصعيد السياسي، تابعت الأوساط الاقتصادية باهتمام شديد الانتخابات البرلمانية التي شهدتها البلاد أواخر الشهر، والتي جاءت بناءً على حكم المحكمة الدستورية خلال شهر يونيو، والذي قضى برفض الطعن في الصوت الواحد وتحصينه وحل مجلس الأمة السابق. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد شهد شهر يوليو إقرار مجلس الوزراء لمرسوم الضرورة الخاص بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2014/2013، حيث بلغ إجمالي الإيرادات المقدرة في الميزانية نحو 13.57 مليار دينار، فيما قدرت المصروفات بحوالي 21 مليار دينار، وبذلك قد تواجه الميزانية عجزاً يبلغ نحو 7.43 مليارات دينار. وعن معدلات الإنفاق في الميزانية، فقد بلغت نسبة الإنفاق الجاري 84.8 في المئة من إجمالي المصروفات، في حين بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري 15.2 في المئة فقط.

وأوضح على صعيد آخر، أصدرت مجلة «ميد» خلال الشهر الماضي تقريراً اقتصادياً قالت فيه أنه في حين تستعد الكويت لتسجيل فوائض مالية في ميزانيتها للعام الخامس عشر على التوالي، تبدو الحكومة محظوظة في الخيارات المتاحة أمامها لتعزيز نمو الاقتصاد، ولكن العقبات ذاتها تعود للظهور مرة أخرى بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، متسائلة ما إذا كانت الكويت قادرة هذا العام على استعادة الزخم للنهوض بمشاريع البنية التحتية المهمة، أم ستتورط الدولة من جديد في سجال سياسي يفضي إلى عمليات تأجيل أخرى؟؛ كما انتقدت المجلة في تقريرها سياسة الحكومة في الإنفاق الرأسمالي، حيث قالت أن الحكومة تملك مركزاً مالياً قوياً، إلا أن فائض الميزانية يفتقر إلى إنفاق رأس المال وآلية صنع القرار في المشاريع المهمة استراتيجياً، ففي عام 2010 أطلقت الكويت خطة التنمية التي خصصت لها مليارات الدولارات للإنفاق على البنية التحتية، وها هي ثلاث سنوات مضت، ولم تحرز الخطة تقدماً يذكر.

من جهة أخرى، شهد الشهر الماضي إجراء المزاد الخاص على نسبة الـ26 في المئة من رأسمال شركة مستشفيات الضمان الصحي، والتي تعد إحدى مشاريع خطة التنمية، والبالغ قيمته 230 مليون دينار، حيث فازت شركة عربي القابضة، وهي إحدى الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، بهذا المزاد، وذلك بعد أن قدمت الشركة أعلى عرض بالمقارنة مع عروض الشركات الأخرى التي تقدمت للمزايدة على المشروع، إذ بلغ العرض المقدم منها 66.7 مليون دينار.

على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر يوليو، فقد تمكنت مؤشراته الثلاثة من تعويض جزء من الخسائر الكبيرة التي سجلتها خلال شهر يونيو، مدعومة من الاتجاه الشرائي الذي ساد السوق خلال الشهر، والذي شمل العديد من الأسهم القيادية والصغيرة على حد سواء، مما انعكس بشكل إيجابي على مؤشرات السوق الثلاثة، حيث نجح المؤشر السعري في استرداد مستوى 8.000 نقطة الذي كان قد فقده خلال شهر يونيو، مدعوماً بالنشاط الذي صاحب أداء العديد من الأسهم الصغيرة المدرجة في السوق، والتي شهدت عمليات شراء قوية ومضاربات سريعة انعكست بشكل إيجابي على أداء المؤشر خلال أغلب فترات التداول.

كما تلقى السوق دعماً من القوى الشرائية التي استهدفت عدد كبير من الأسهم القيادية والثقيلة في السوق، خاصة أسهم بعض البنوك والشركات التي من المتوقع أن تسجل نتائج إيجابية عن فترة الستة أشهر الأولى من العام المالي 2013، الأمر الذي انعكس على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 بشكل خاص. هذا وقد تمكن السوق من تحقيق هذه المكاسب على الرغم من تراجع مؤشرات التداول بشكل لافت خلال الشهر، سواء على صعيد عدد الأسهم المتداولة أو قيمة التداول، إذ سجلت سيولة السوق في إحدى جلسات الشهر الماضي أدنى مستوى لها منذ شهر نوفمبر السابق، في حين شهد عدد الأسهم المتداولة أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر من العام الماضي.

من جانب آخر، لم يسلم السوق خلال شهر يوليو من تأثير عمليات البيع بهدف جني الأرباح، والتي نجحت في تخفيف مكاسب السوق والحد من ارتفاعاته في بعض الجلسات، إلا أنها لم تفلح في دفعه نحو الإغلاق في المنطقة الحمراء على المستوى الشهري. هذا ويشهد السوق هذه الفترة حالة عامة من الترقب والحذر في التعاملات، وذلك نتيجة انتظار المستثمرون لإفصاح الشركات المدرجة عن بياناتها المالية عن فترة النصف الأول من العام الجاري، والتي تم إعلان جزء بسيط منها حتى الآن، في انتظار أن يتم إعلانها خلال الأيام القليلة القادمة، خاصة وأن المهلة القانونية الممنوحة للشركات لكي تعلن عن بياناتها المالية، لم يتبق على نهايتها سوى أسبوعين فقط.

وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الشهر الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري عن مستوى إغلاقه في نهاية العام الماضي إلى 35.99 في المئة، بينما بلغت نسبة مكاسب المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.58 في المئة. في حين وصلت نسبة نمو مؤشر كويت 15 إلى 5.77 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية العام 2012.

ومع نهاية الشهر الماضي أقفل المؤشر السعري مع نهاية يوليو عند مستوى 8,070.17 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 3.83 في المئة عن مستوى إغلاقه في يونيو، فيما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 3.32 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 461.82 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,067.29 نقطة، مسجلاً نمواً بنسبة بلغت 3.42 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل تراجع التغيرات الشهرية لمتوسط مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات شهر يونيو، حيث نقص متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 71.47 في المئة ليصل إلى 30.58 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول انخفاضاً نسبته 72.03 في المئة، ليبلغ 322.33 مليون سهم.

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الشهر الماضي، حيث جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,225.01 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 9.98 في المئة. تبعه قطاع الرعاية الصحية في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 8.62 في المئة بعد أن أغلق عند 1,182.74 نقطة. في حين شغل قطاع السلع الاستهلاكية المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مرتفعاً بنسبة 6.18 في المئة عند مستوى 1,229.32 نقطة. أما أقل القطاعات نمواً، فكان قطاع الاتصالات، والذي أغلق مؤشره عند 866.64 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.37 في المئة.

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 3.03 مليارات سهم شكلت 40.93 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة حجم تداولاته 37.36 في المئة من إجمالي السوق، إذ تم تداول 2.77 مليار سهم للقطاع، المرتبة الثالثة كانت من نصيب قطاع الصناعية، حيث بلغت حجم تداولاته 764.39 مليون سهم أي 10.31 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.25 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 219.79 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 29.36 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 206.54 مليون د.ك. أما قطاع البنوك، فقد حل ثالثاً بعد أن بلغت قيمة تداولاته 118.94 مليون د.ك. أي ما نسبته 16.91 في المئة من إجمالي قيمة تداولات السوق.

■ **إجمالي الإيرادات المقدرة في الميزانية العامة نحو 13.57 مليار دينار**

■ **جميع قطاعات السوق سجلت نمواً حيث جاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في المقدمة**

■ **قطاع الخدمات المالية شغل المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الشهر الماضي**

■ **عمليات المضاربة السريعة استهدفت الكثير من الأسهم في مختلف القطاعات**

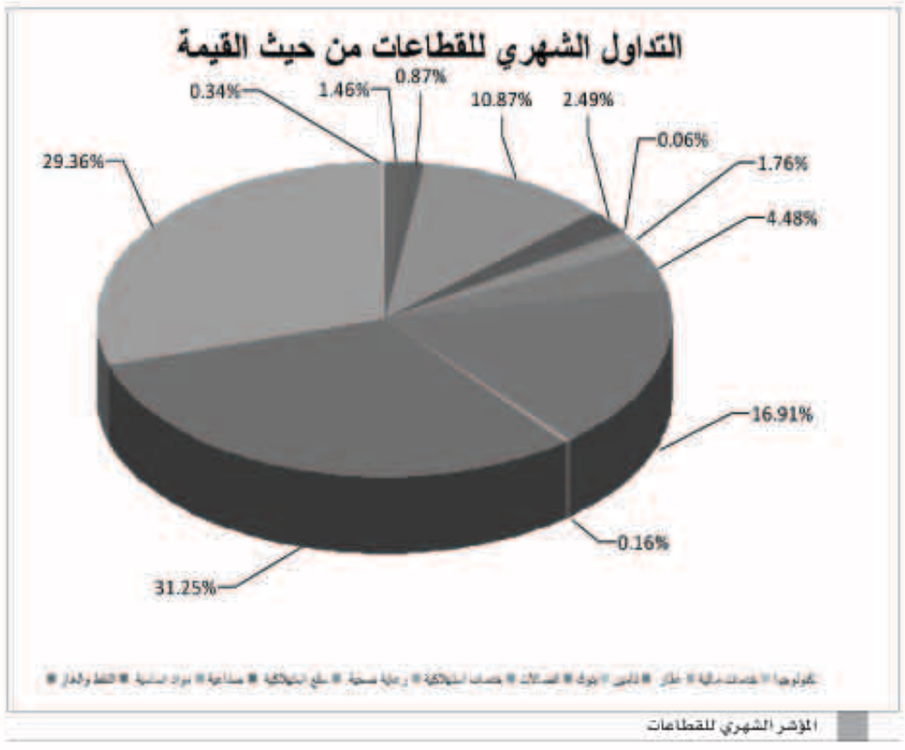

المؤشر الشهري للقطاعات

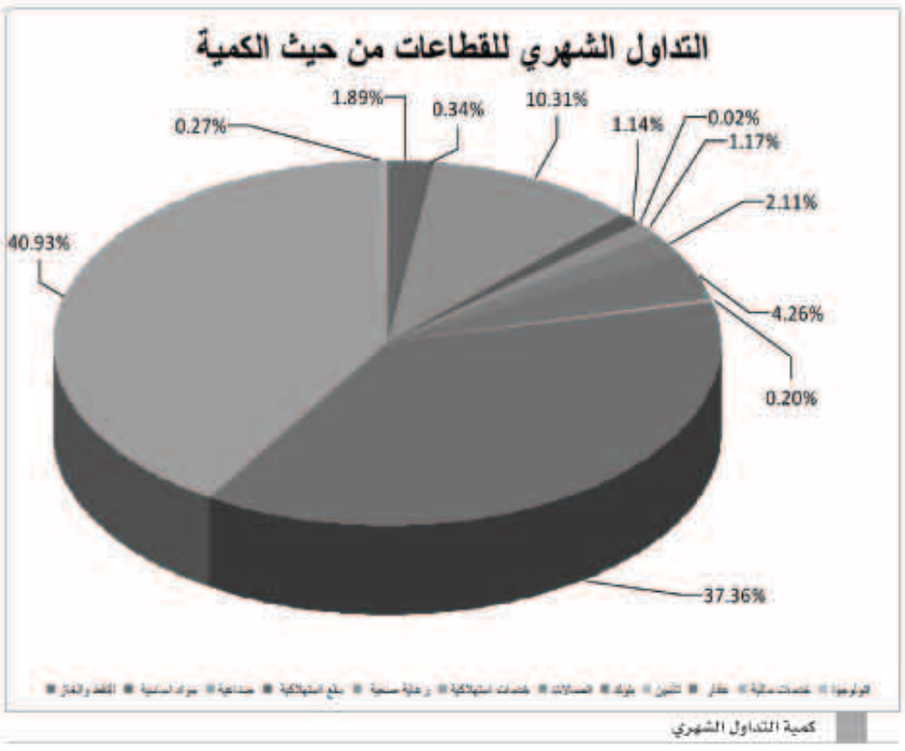

كمية التداول الشهري

نسبة التداول

«الوطني» احتفل مع الأطفال في نادي أصدقاء زينة بالقرقيعان بمجمع الأفنيوز

جانب من فعاليات حفل القرقيعان

فريق العلاقات العامة في بنك الكويت الوطني مع الأطفال المشاركين

احتفل بنك الكويت الوطني مع مئات الأطفال من نادي أصدقاء زينة بحفلي قرقيعان للأطفال في مدينة الاطفال «كيدزانيا» في مجمع الأفنيوز، وأعد البنك للأطفال المشاركين على مدى يومين برنامجاً ترفيهياً ومسابقات وجوائز قيمة بالإضافة الى عروض مسلية برفقة شخصيات محببة لدى الأطفال.

وجرى خلال الحفلين توزيع هدايا القرقيعان بالإضافة الى اقامة الفعاليات والمسابقات والعروض الموسيقية والاستعراضية المسلية. وتفاعل الاطفال مع برنامج الاحتفال واستمتعوا بالمفاجآت التي قدمها لهم البنك الوطني.

ويعرف نادي أصدقاء زينة بأنه ناد مخصص للأطفال الذين تتراوح أعمارهم حتى 14 عاماً وهو مصمم بحيث يتيح لأولياء أمور الأطفال الوسائل والسبل التي يحتاجونها من أجل تحقيق أهدافهم الادخارية طويلة الأمد. ويعتبر نادي أصدقاء زينة أول ناد مصرفي للأطفال في الكويت، أسسه بنك الكويت الوطني عام 1994. ويمكن لعملاء هذا النادي المشاركة في كافة الأنشطة والعروض التي ينظمها الحساب على مدار العام.

وتجدر الاشارة الى ان البنك الوطني هو أول الشركاء في كيدزانيا الكويت، ويقدم فرع البنك الوطني في كيدزانيا للأطفال تجربة تعليمية وترفيهية في آن واحد وبأسلوب شيق يهدف إلى رفع درجة الوعي لديهم حول كل ما يتعلق بالمسؤولية المالية والمعاملات المصرفية المختلفة. كما بإمكان الاطفال من خلال مشاركتهم بالأنشطة المتنوعة التعرف على الخدمات المصرفية الأساسية بحيث يمكنهم تجربة كيفية الإيداع وسحب عملتهم الخاصة والتي تدعى «كيدزو» وإنفاقها في مرافق مدينة «كيدزانيا» المختلفة.

الزبن: 17.1 مليون دينار أرباح «ألافكو»

«كونا»: قال رئيس مجلس الإدارة في شركة «الافكو» لتمويل شراء وتأجير الطائرات أحمد عبدالله الزبن ان الشركة حققت أرباحاً صافية خلال الاشهر التسعة الاولى من سنتها المالية الحالية التي بدأت في الأول من أكتوبر الماضي بلغت 17.1 مليون دينار فيما بلغت ربحية السهم 22 فلساً.

وذكر الزبن في بيان صحافي ان صافي الأرباح خلال هذه الفترة تضمن أرباحاً استثنائية نتجت عن تعديل بعض الاتفاقيات مع مصانع الطائرات مضيفاً أن النتائج جاءت متطابقة مع التوقعات المالية للشركة. وأوضح أن الأرباح التشغيلية الصافية بدون الأرباح الاستثنائية بلغت 12.4 مليون دينار مقارنة بنحو 9.5 ملايين دينار عن نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها 30 في المئة. وأضاف الزبن أن الافكو سلمت خلال الشهر الماضي الطائرة الأولى لشركة الخطوط الاندونيسية «جارودا» وهي من نوع بوينغ وفقاً للاتفاقية التي أبرمتها الافكو مع شركة الخطوط الاندونيسية.

الشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك (قابضة)

دعـــوة

لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة الوطنية المتحدة القابضة ش.م.ك قابضة.

يتشرف مجلس ادارة الشركة الوطنية المتحدة القابضة بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية للشركة والمزمع انعقاده بتاريخ 2013/8/18 الحادية عشرصباحا ، يوم الاحد، في مقر الشركة الكائن بالمرقاب (ق3) قسيمة (12) برج مدينة الاعمال الكويتية العقارية الدور 25.

وذلك لمناقشة جدول اعمال الجمعية العمومية العادية التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 والمصادقة عليه.
3. المصادقة على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2012.
4. الموافقة على التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
5. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
6. الموافقة على عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
7. إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012.
8. مناقشة اطفاء جزء من الخسائر المتراكمة كما في 2012/12/31 مقابل تخفيض رأس مال الشركة.
9. انتخاب مجلس ادارة جديد للثلاث سنوات القادمة.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.